في لقاء بمسئولي لحج والضالع

الرئيس: عليكم أن تتحملوا مسؤولياتكم في حل القضايا والمشكلات

■ التقى فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الخميس بأعضاء مجلسي النواب والشورى وأمناء عموم المجالس المحلية ومديري المديريات في محافظتي لحج والضالع.
حيث جرى مناقشة العديد من القضايا والموضوعات التي تهم المواطنين في المحافظتين والدور الذي تضطلع به المجالس المحلية بالمحافظتين في معالجة قضايا المواطنين والدفع بجهود التنمية في مختلف مديريات محافظتي لحج والضالع، بالإضافة إلى ترسيخ الأمن والاستقرار والسكينة العامة فيهما ومواجهة العناصر الخارجة على النظام والقانون وما تقوم به من أعمال تخريبية وتقطع واعتداءات على المواطنين.

وقد تحدث فخامة رئيس الجمهورية إلى الحضور حيث عبر عن سعادته بالالتقاء بأعضاء مجلسي النواب والشورى ومديري المديريات وأمناء عموم المجالس المحلية بمحافظتي لحج والضالع.

وقال: إن الهاجس الأكبر هو تثبيت الأمن والاستقرار وتطبيق النظام والقانون، موضحا بأن منتسبي الأجهزة الأمنية في هاتين المحافظتين معظمهم من أبنائها، وتم تجنيدهم عن طريق المجالس المحلية ومديري المديريات، كما أن نسبة الملتحقين بالقوات المسلحة تبلغ أكثر من ٦٠ ٪ من أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية وذلك من اجل استيعاب الجميع.

وأضاف: عليكم الآن كأعضاء مجلسي نواب وشورى وأمناء عموم وأعضاء مجالس محلية أن تتحملوا مسؤوليتكم في حل القضايا واقتراح الحلول لأي مشكلات في إطار المديريات وبحيث يتعاون الجميع على إيجاد الحلول بدلا من تراكمها أو أنها تزداد تعقيدا فالمجالس المحلية هي التي تتعامل مباشرة مع قضايا المواطنين واحتياجاتهم ونحن متجهون وخلال الفترة القادمة إلى توسيع صلاحيات الحكم المحلي وبحيث تزداد الصلاحيات ويتحمل الجميع مسؤولياتهم في إدارة الشأن المحلي.. وعليكم أن تعقدوا في القريب العاجل اجتماعا في كل من المحافظتين يشارك فيه أعضاء مجلسي النواب والشورى وأعضاء المجالس المحلية في المديريات وتطرح فيه كافة القضايا الخاصة بالمواطنين ومشاكلهم و احتياجاتهم و اقتراح الحلول سواء أكانت قضايا أمنية أم قضايا الأراضي أو المشاريع أو الخدمات أو القضايا الإدارية وغيرها يتم من خلالها تقييم المكاتب التنفيذية و الممارسات الإدارية و من ترون بأنه غير صالح لأداء وظيفته وواجبه يتم استبداله بمن هو أكفأ وقادر على تحمل المسئولية فهذه من اختصاصات الحكم المحلي واسع الصلاحيات ودون الحاجة إلى العودة إلى السلطة المركزية فأنتم المسؤولون عن الأمن والاستقرار والتنمية وعن معالجة قضايا المواطنين في الوحدات الإدارية.

وقال: إن العمل السياسي السلمي لا غبار عليه وقد كفله الدستور والقانون ولكننا نرفض اللجوء للعنف والتخريب

نرفض العنف والتخريب والتقطع والاعتداء على المواطنين

يجب أن يتصدى الجميع للمجرمين وقطّاع الطرق والمروجين لثقافة الكراهية بين أبناء الوطن الواحد

و التقطع في الطرقات و الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة والمواطنين الأبرياء وعلى أساس جهوي ومناطقي أو إثارة الفتن والترويج لثقافة الكراهية و البغضاء بين أبناء الوطن فهذا عمل مرفوض ومدان ويجب أن يتصدى له الجميع ومثل هؤلاء المجرمين وقطاع الطرق يريدون استفزاز الدولة لمواجهتهم بالقوة ونحن سنفوت عليهم هذه الفرصة و سنتجنب اللجوء للقوة ولكننا لن نسمح لمثل هؤلاء بالعبث بالأمن والاستقرار والسكينة العامة والإضرار بالوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي.

وأضاف: عليكم كأعضاء مجلسي النواب والشورى و مجالس محلية وأعضاء سلطة محلية وشخصيات اجتماعية وسياسية مواجهة هؤلاء وعدم السماح لهم بالإساءة إلى سمعة محافظتي لحج والضالع، وإلى سمعة أولئك المناضلين الذين ضحوا واستبسلوا في سبيل الثورة و الوحدة فهذه العناصر هي عناصر محدودة قلة قليلة مأجورة، وما تمارسه هو عمل عصابات إجرامية ومن مسؤولية السلطة المحلية والأجهزة الأمنية في المحافظتين عدم السماح لهذه العناصر بتحقيق مآربها وأهداف من يقفون وراءها من العملاء والمرتزقة من بقايا الاستعمار.

وقال: إننا نحيي أولئك المناضلين والشهداء الذين دافعوا عن ثورة سبتمبر وأكتوبر وقدموا أرواحهم رخيصة في سبيلها ومثل هؤلاء وأبنائهم وأحفادهم لن يسمحوا لأحد بأن يشوه نضالهم أو يسيئ إلى تضحياتهم في سبيل الوطن والثورة والوحدة وسوف يتصدون وبحزم لكل من يريد أن يتاجر بنضالهم أو يشوهه ليضر بالوطن وأمنه واستقراره ووحدته.

وأضاف: لقد اخترنا الديمقراطية ولن نحيد عنها ولن نحكم كما حكم العهد الشمولي المحافظات الجنوبية والشرقية بالحديد والنار فهذا غير وارد على الإطلاق وتثبيت الأمن والاستقرار في المحافظتين هو بدرجة أساسية من مسؤولية السلطة المحلية بالتعاون مع الشخصيات الوطنية من المشائخ والأعيان والعلماء والشخصيات الاجتماعية.. والقضايا في مناطقكم ليست بحاجة إلى إرسال اللجان أو أن تأتي الحلول من السلطة المركزية بل الحلول للقضايا تأتي من خلالكم وعبركم وكما يقولون أهل مكة أدرى بشعابها، مشيرا إلى أن السلطة المركزية ستكون عونا لكل الجهود المبذولة في مجال التنمية وترسيخ الأمن والاستقرار والسكينة العامة.

وكان عدد من الأخوة أعضاء مجلس النواب وأمناء عموم المجالس المحلية ومديري المديريات قد تحدثوا في اللقاء، حيث عبروا عن سعادتهم باللقاء مع فخامة الأخ الرئيس وطرح القضايا والموضوعات الخاصة بهموم واحتياجات المواطنين على فخامته، مشيرين إلى أهمية فرض هيبة النظام والقانون على الجميع وتكامل الجهود من أجل حماية الطرقات وإلقاء القبض على المطلوبين أمنياً ممن يقومون بأعمال التقطع ونهب الممتلكات العامة والخاصة والاعتداء على المواطنين.

مؤكدين على أهمية تعزيز الجوانب الأمنية ورفد الأجهزة الأمنية بالإمكانات اللازمة، بالإضافة إلى تنشيط جوانب العمل السياسي والتوعوي في أوساط المواطنين وبما يفضح كافة المخططات المستهدفة الإضرار بالوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي.

مشيرين إلى أهمية تعزيز دور المجالس المحلية وإعطائها المزيد من الصلاحيات لمعالجة القضايا ومنها قضايا الأراضي والتأميمات وهي تمتد إلى عام ١٩٧٠م وليست وليدة عام ١٩٩٠م أو ١٩٩٤م أو ما بعد ذلك، وأن تكون المعالجات في إطار عام وليست معالجات انفرادية وبما يجنب الدولة الوقوع في الابتزاز من قبل بعض الأشخاص الذين لا تهمهم سوى مصالحهم.

مؤكدين أن معالجة القضايا أولا بأول ودون تعقيدات روتينية هو ما سيكفل تفويت الفرصة على من يسعون لإثارة الفتن أو تعبئة بعض المواطنين التعبئة الخاطئة مستغلين بعض معاناتهم أو مشاكلهم.

لن نسمح العبث بالأمن والاستقرار والإضرار بالوحدة الوطنية

كما أكدوا أن الوحدة المباركة هي نعمة كبرى تحققت للوطن والشعب وأن الجميع يتمسك بها لأنها عنوان الأمن والأمان والقوة والعزة التقدم، وأن وجود بعض أصوات نشاز من هنا أو هناك تدعو للفرقة والشتات انما هي أصوات ناعقة بالخراب ولا تعبر بأي حال سوى عن نفسها وهي معزولة ومأجورة وتسعى إلى تحقيق مكاسب غير مشروعة لها عبر افتعال الفتن او ارتكاب الجرائم التي يرفضها كل أبناء شعبنا ويستنكرونها وسوف يتصدون لمرتكبيها.

كما أكدوا أن مطالب الجميع هو النظام والقانون وأن يتحمل الجميع مسؤولياتهم بإخلاص وتفان ولكل ما فيه خدمة الوطن.

كما طرحوا خلال اللقاء العديد من القضايا والموضوعات التي تهم الموطنين في مديرياتهم.

وقد أعلن فخامة رئيس الجمهورية عن تشكيل لجنة من عدد من أعضاء مجلس الشورى للتحقيق في الأحداث التي جرت في مدينة الضالع يوم الاثنين الماضي.

حضر الاحتفال بمناسبة العيد الوطني بحضرموت

د. الإرياني: دعوة الرئيس انطلاقة جديدة لتحقيق انفراج وطني شامل

■ أكد الدكتور عبدالكريم الارياني النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام المستشار السياسي لرئيس الجمهورية أن يوم الثاني والعشرين من مايو يعد محطة تاريخية مهمة ومنعطفا حاسماً في تاريخ اليمن الحديث.
وقال في الحفل الذي نظمته -الاثنين- السلطة المحلية ومكتب وزارة الثقافة بوادي حضرموت والصحراء بمناسبة العيد الوطني الـ٢٠ للجمهورية اليمنية ٢٢مايو: إن هذا اليوم جاء استكمالا لأهداف الثورة اليمنية سبتمبر واكتوبر واستكمالاً لملامح الدولة اليمنية الحديثة.

الدعوة قطعت الطريق على المتربصين شراً بالوطن

خطاب الرئيس هيأ مناخاً ملائماً للحوار المسؤول بعيداً عن الاشتراطات المسبقة

وأشار الدكتور الإرياني إلى أن قيام الجمهورية اليمنية كان منطلقاً طبيعياً للديمقراطية والتعددية السياسية وحرية التعبير وحقوق الإنسان وتحقيق المشاركة الشعبية سياسياً وتنموياً، وكان فاتحة بناء الدولة اليمنية الحديثة القوية الراسخة دولة النظام والقانون والعدالة والمساواة وصيانة الحقوق.

وقال: ها نحن اليوم بعد عشرين عاماً من استعادة اليمن الكبير لوحدته ننعم بالتنمية وبالحرية وبالمشاركة السياسية وبالحريات الاقتصادية وننعم بالشخصية الوطنية الاعتبارية لليمن الكبير في كل المحافل الدولية.

وتابع نائب رئيس المؤتمر: ها هي حضرموت تحصد ثمار عشرين عاماً من الوحدة والتنمية والديمقراطية على كل المستويات وفي مقدمة ذلك شبكة الطرقات المحلية والدولية التي تميزت بها المحافظة.. تلك الشبكة التي شقت الصحراء وقربت المسافات وكسرت العزلة بين أجزاء الوطن وبين اليمن ودول الجوار.

ونوه الدكتور الارياني بأن الوحدة مكنت كل جهات اليمن ومنها حضرموت من تحقيق تنمية شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وعلمية.

وقال: ها نحن اليوم في حضرموت نرى الجامعات والكليات وأربطة العلم والمدارس والمعاهد تنهض من جديد وتستعيد هذه المحافظة دورها الاقتصادي من خلال المشروعات الصناعية والاستثمارات فضلاً عن الاهتمام الذي حظيت به المدن والمعالم التاريخية من ذلك مدينة تريم التي تستعيد اليوم دورها التاريخي والعلمي من خلال اعتمادها عاصمة للثقافة الاسلامية ٢٠١٠م لتؤكد من جديد مكانتها التاريخية والعلمية والثقافية كمنارة للعلم والعلماء وصل إشعاعها الى شعوب جنوب شرق آسيا حيث انتشر الاسلام بفضل علماء حضرموت وتجارهم وبفضل سلوك الوسطية والاعتدال والقدوة الحسنة والدعوة الى الاسلام بالحكمة والموعظة الحسنة وبفضل حسن المعاملات وتمثل قيم الصدق والأمانة والسلام التي هي روح ديننا الاسلامي الحنيف.

وتطرق الدكتور الارياني الى ما شكله خطاب فخامة الأخ رئيس الجمهورية عشية العيد الوطني العشرين من انطلاقة وطنية جديدة ووثبة تاريخية باتجاه تحقيق انفراج وطني شامل يقطع الطريق على أولئك المتربصين شراً بالوطن وبوحدته وسلامه الاجتماعي.

ويهيئ مناخاً ملائماً يراهن على الحوار المسؤول والجاد بعيداً عن المماحكات السياسية والاشتراطات المسبقة والرغبات المناطقية والفئوية الضيقة وأكد أنها كانت دعوة بحجم وطن الوحدة باتجاه بناء دولة الثاني والعشرين من مايو دولة النظام والقانون والسلام والمحبة والبناء والتنمية.

وقال الدكتور الإرياني: إن عبور الفجوات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وحل مشكلات البطالة وتحسين المعيشة والنهوض بالتنمية والاستثمار والتقدم التجاري والصناعي والزراعي لا يمكن أن يتم الا في ظل الامن والاستقرار وتنمية قيم المحبة والتكافل والتسامح والوحدة.

وأضاف: لقد ضربت حضرموت مثالا وأنموذجاً في الاعتدال والتسامح والوسطية ومكافحة التطرف وتجنب الفتن والفوضى وهو السلوك الطبيعي باتجاه مستقبل آمن ومزدهر.

وكان محافظ محافظة حضرموت سالم أحمد الخنبشي ألقى كلمة جدد فيها موقف أبناء المحافظة بتأييد ومباركة المبادرة السياسية التي دعا اليها فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح في خطابه عشية العيد الوطني العشرين المتضمنة إجراء حوار وطني لأطياف العمل السياسي في اليمن وغيرها من القضايا التي تتعلق بحاضر ومستقبل البلاد.

مشيراً إلى أن السلطة المحلية تقوم بمتابعة تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية حول المشاريع الخاصة بالمحافظة التي بتحقيقها ستحدث نقلة نوعية مهمة وستحدث أثراً إيجابياً على جوانب الحياة .. مؤكداً أن الزيارة المهمة لفخامة الرئيس – حفظه الله– قد تركت أثراً إيجابياً طيباً في نفوس أبناء المحافظة الذين سيظلون يحملون في نفوسهم وضمائرهم كل الود والتقدير والاحترام والوفاء لفخامته.

داعياً الاحزاب وكل القوى السياسية الفاعلة الى ضرورة الاسراع والبدء في حوار وطني بدون شروط أو إملاءات مسبقة ، منوهاً بأن الوطن ليس سلعة للبيع والشراء أو محط مزايدات أو مغامرات سياسية، الوطن هو وطن الجميع وهو الهوية والانتماء.

وتخلل الحفل –الذي حضره الدكتور أحمد عبيد بن دغر الامين العام المساعد، ووزير الثقافة الدكتور محمد المفلحي ووزير النفط والمعادن أمير العيدروس ووكيل المحافظة لشؤون الوادي والصحراء عمير مبارك – قصيدة للشاعر الدكتور عمر علوي بن شهاب وعدد من الفقرات الفنية والانشادية وأوبريت بعنوان «مايو حروف من ذهب».

الى ذلك زار المستشار السياسي لرئيس الجمهورية عبدالكريم الارياني قصر الرناد التاريخي واطلع على سير العمل في ترميمه ليصبح مركزاً ثقافياً في مدينة تريم.○

... وفي جامعة حضرموت

الوحدة حملت رياح الديمقراطية والحرية

■ قال الدكتور عبدالكريم الارياني النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام المستشار السياسي لرئيس الجمهورية: إن الـ٢٢ من مايو هو اليوم الخالد الذي أعاد الاعتبار التاريخي لليمن الكبير وشكل صفحة مشرقة في تاريخ الأمة المعاصر ووضع واقعاً جديداً حياً لتطلعات الشعب اليمني وإرادته وأحلامه بمستقبل أكثر منعة ورفعة وقوة.

واضاف الدكتور الارياني – في الحفل الذي نظمته–الأربعاء– السلطة المحلية بمحافظة حضرموت بجامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا بمناسبة العيد الوطني الـ٢٠ للجمهورية اليمنية ٢٢ مايو – أن الوحدة في كل الأزمان والعصور والظروف مطلب للشعوب والأمم الطموحة وأداة النماء والازدهار وهي تجمع لطاقات وإمكانيات وقدرات الشعوب.

مؤكداً أن الوحدة لشعبنا اليمني فوق كل ذلك فهي هويته على مر العصور والظروف.

فلقد جاءت حاملة معها رياح الديمقراطية والحريات السياسية والاقتصادية والصحفية والمشاركة الشعبية السياسية والتنموية ومؤسسة لدولة النظام والقانون والعدالة الاجتماعية، منقذة للشعب من جور التشطير ومن العداوة والبغضاء والتعبئة والصراع الثنائي الذي لا تتحقق معه أي تنمية ولا تكتمل معه الهوية الوطنية".

وقال "هاهي محافظة حضرموت بعد عشرين عاماً من الوحدة والديمقراطية بزعامة الرئيس علي عبدالله صالح تشهد إنجازات تنموية كبرى على مستوى البنية التحتية وشبكة الطرقات والاتصالات والخدمات وتشييد المصانع والفنادق والمدن السياحية والميناء والجامعات والمعاهد والكليات والاستثمار الصناعي والزراعي والبحري والحيواني.

وأوضح الدكتور الارياني أن حضرموت قد انتقلت في عهد الوحدة المباركة من الحياة المتجمدة والثابتة والبيئة الطاردة إلى واقع جديد مفعم بالحيوية والنشاط التجاري والصناعي والزراعي والاستثماري تتمتع بحرية الاقتصاد والتجارة وحرية التملك والاستثمار وهي شروط بيئية مهمة لمنطقة مثل حضرموت يضرب أبناؤها أنموذجا اقتصادياً وتجارياً ناجحاً يستلزم منظومة قيم متحررة من الأنظمة الشمولية والخطاب الأيديولوجي والدكتاتوريات الحزبية والفئوية.

مشيراً إلى أن ما شهدته مدينة المكلا خلال عهد الوحدة لخير دليل على ماقطعته مسيرة التنمية من أشواط كبيرة غيّرت ملامح الحياة والمدن والقرى وربطتها بكل مظاهر الحداثة وأسبابها".

إنجازات الوحدة في حضرموت كثيرة ويصعب حصرها

الداعون إلى الفوضى والفتن هم أعداء التنمية والاستقرار والسلم الاجتماعي

وأضاف " أن قائمة إحصاء إنجازات الوحدة في حضرموت طويلة ويصعب حصرها لكن الجميع يعيش خيرات الوحدة وينعم بقيمها التي أعادت الاعتبار والكرامة للإنسان اليمني وأطلقت طاقاته في الإبداع والعمل والإنتاج في كل المجالات".

وأكد النائب الثاني لرئيس المؤتمر المستشار السياسي لرئيس الجمهورية أن الوحدة والديمقراطية والأمن والاستقرار هي أساس في بناء نهضة اليمن الحديث وان أولئك الذين يريدون جرنا جميعاً إلى ماقبل الاستقلال والوحدة والديمقراطية الداعين إلى الفوضى والفتن والصراع هم أعداء التنمية والاستقرار والسلم الاجتماعي.

وقال " إذا كانوا قد خسروا في رهاناتهم على تمزيق وحدة الوطن والنيل من استقراره فإن الشعب اليمني صاحب المصلحة الحقيقية من الوحدة قادر في كل الظروف على حماية مكتسباته في الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية ويراهن في المقابل على الوحدة والسلام والأمن والأمان، محاربا الانحرافات والتطرف بكل أشكاله وأنواعه وثقافة الكراهية والتحريض المناطقي والجهوي والفئوي والسلالي".

وبيّن الدكتور الارياني أن الوحدة ماجاءت إلا لتجسد قيم المحبة والإخاء والسلام والتعاون والتكافل والإنتاج لكي تتكامل العطاءات والطاقات والموارد المادية والبشرية لتشكل رافداً قوياً ومصدراً لرخاء ورفعة الوطن اليمني الكبير".

وقال " لقد جاء البيان السياسي لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح عشية العيد الوطني العشرين ليمنحنا دفعة وطنية جديدة لتجاوز وعبور الأزمات والأوضاع التي صنعها الحاقدون على اليمن والمتآمرون عليه وجاء هذا الخطاب ليفتح آفاقاً جديدة ويضع أطراف العمل السياسي أمام مسؤولية العبور الآمن بالوطن وثورته ووحدته وديمقراطيته ويعيد الخارجين عن طريق الجمهورية والوحدة والديمقراطية إلى جادة الصواب ويتيح فرصاً جديدة للشراكة الإيجابية في بناء الوطن على قاعدة من المرجعيات الدستورية والقانونية والثوابت الوطنية.

وأضاف: " وكان إعلان فخامته إطلاق سراح المعتقلين على ذمة الفتنة والفوضى والتخريب والحرب والاعتداءات والتحريض المناطقي والمذهبي والسلالي وقطع الطريق والإضرار بالسكينة العامة في صعدة وبعض المحافظات وكذلك إطلاق سراح معتقلي الرأي من الصحفيين – بمثابة إقامة الحجة على أولئك الذين صوبوا سهامهم ضد الوطن ومنحهم فرصة ليعودوا مواطنين صالحين يشاركون في مسيرة البناء بدلا من التخريب".

وأشار إلى أن الرهان على الاعتدال في الفكر والمواقف والاحتكام إلى النقاش العقلاني والحوار هو الذي سيساهم في حل المشكلات القائمة على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي والتنموي وأن التغلب على ظواهر البطالة والتضخم والركود الاقتصادي والفساد المالي والإداري لا يكون إلا بوضع إصلاحات سياسية وإدارية واقتصادية يشارك الجميع في الداخل والخارج بمسؤولية في الحوار بشأنها وتبنيها ورسمها وتحمّل مسؤولية تنفيذها.

وأكد الدكتور الارياني أن تطوير الحكم المحلي كامل الصلاحيات هو اليوم في صدارة المطالب الوطنية للتخلص من تبعات المركزية المالية والإدارية وصار ضرورة تنموية تساعد المجتمعات المحلية على النهوض والمشاركة الحقيقية في إدارة التنمية. وكانت قد ألقيت في المهرجان –الذي حضره الدكتور أحمد عبيد بن دغر الامين العام المساعد وفاطمة الخطري عضو اللجنة العامة وكيلة وزارة الإدارة المحلية ووزير النفط والمعادن أمير سالم العيدروس ووزير الثقافة الدكتور محمد أبوبكر المفلحي ومحافظ محافظة حضرموت سالم أحمد الخنبشي وعدد من أعضاء مجلسي النواب والشورى والمسئولين وقيادات الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني – كلمات عن السلطة المحلية بالمحافظة ألقاها الأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة خالد سعيد الديني وفروع الأحزاب والتنظيمات السياسية ألقاها أمين سر حزب البعث العربي الاشتراكي عمر سالم المرشدي وكلمة عن منظمات المجتمع المدني والقطاع النسوي ألقتها رئيسة فرع اللجنة الوطنية للمرأة فائزة فرج بامطرف، أشارت جميعها إلى ما تحقق في حضرموت من انجازات ومكاسب تنموية وخدمية في ظل الوحدة المباركة والرعاية المتواصلة التي يوليها فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لتطوير أوجه مجالات الحياة في المحافظة. ○

الميثاق
نائبا مدير التحرير
عبدالولي المذابي
يحيى علي نوري
سكرتيرا التحرير
محمد صالح الجرادي
توفيق عثمان الشرعبي
الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة
أسعار الاشتراكات:
● الشركات والمؤسسات الأجنبية «200» دولار
● الشركات والمؤسسات اليمنية «500» ريال
العنوان:
الجمهورية اليمنية – صنعاء– منطقة عصر أمام مستشفى سبلاس متفرع من شارع الزبيري..
تليفون: (466128–466129)
فاكس: (20833)– ص.ب: (3777)